

Open Data: Big Impact

سياسة البيانات الحكومية المفتوحة - 2017



سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

• سياسة البيانات الحكومية المفتوحة: هي سياسة وطنية تتيح الوصول الى البيانات التي بحوزة الجهات الحكومية واستخدامها واعادة استخدامها وإعادة توزيعها من قبل اي شخص ولأي غرض ودون تكلفة ما لم تكن هذه البيانات سرية او يعتبر الافصاح عها انتهاكاً للخصوصية.

اصدرت سياسة البيانات الحكومية المفتوحة استنادا الى ما يلي:

- قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (47) لسنة 2007
- الخطة الوطنية الأردنية الثالثة للأعوام 2016-2018، لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة
 - خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022

الاطارالتشريعي

- بدات الممكلة الاردنية الهاشمية منذ العام 2007 مسيرتها في التأكيد على حق المواطنين في الحصول على المعلومات التي تمتلكها الحكومة والاطلاع على المعلومات رقم (47) لسنة 2007 حيث كان الاردن من اوائل الدول العربية التي اقرت متل هذا النوع من القوانين.
- ينص قانون حق الحصول على المعلومات على ضرورة الافصاح عن المعلومات الحكومية التي يطلبها المواطنون خلال 30 يوماً من تاريخ طلب هذه المعلومات ما لم تكن سرية أو بها انتهاكاً للخصوصية.
- يتوجب على الجهات الحكومية القيام بتصنيف المعلومات المملوكة لهم حسب التصنيفات المذكورة في قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (50) لسنة 1971 الا وهي: سري، سري للغاية، محدود، عادي.
- تم في العام 2008 اصدار السياسات الوطنية لأمن وحماية المعلومات لسنة 2008 والتي تتناول تصنيف المعلومات، حفظ المعلومات وتداولها واتلافها والافصاح، ومسؤولية أمن وحماية المعلومات تتضمن واجبات مسؤول المعلومات ودور مؤتمن المعلومات ضابط امن المعلومات
- يجري العمل حالياً على اعادد قانون حماية البيانات الشخصية حيث تم طرح مسودة القانون للإستشارة العامة في دورة ثالثة في منتصف شهر أيلول سبتمبر 2018 ومن ثم السير بالمراحل الدستورية لإقرار القانون حسب الأصول.

مبادرة شراكة الحكومات الشفافة

• بدأ الأردن مشاركته في المبادرة بشكل رسمي في شهر أيلول من عام 2011 حيث صادق مجلس الوزراء الأردني على نية الحكومة بالمشاركة وتعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي الجهة الحكومية المختصة لمتابعة تنفيذ التزامات الأردن في المبادرة وهي الجهة التي تعتبر ضابط اتصال المملكة الاردنية الهاشمية مع المبادرة.

• الخطة الوطنية الثالثة 2016– 2018: تضمنت 10التزامات تمحورت حول عدة مواضيع منها اتاحة الوصول الى المعلومة وزيادة الشفافية، حيث نص الالتزام العاشر على تنفيذ سياسة لتوفير البيانات المفتوحة عن طريق استخدام التكنولوجيا لإتاحة الوصول الى المعلومات الحكومية وزيادة شفافية العمل الحكومي

منهجية اعداد سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

- عقد ورش عمل توعوية بمفهوم البيانات المفتوحة للجهات الحكومية بالتعاون مع الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح "جوسا في شهر اب 2016، حيث شاركت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح "جوسا" الوزارة في تحليل اهتمامات الحضور في البيانات المفتوحة ومستوى استعدادهم لمشاركة مجموعات البيانات المفتوحة الصالحة والمطلوبة، بالاضافة الى ذلك قامت بالعمل مع الوزارة على تأكيد فئات التصنيفات الرئيسية لمنصة البيانات المفتوحة والتصنيفات الفرعية.
- إعداد مسودة سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، وطرحها للإستشارة العامة على الموقع الإلكتروني للوزارة والإعلان عن الاستشارة في الصحف الرسمية، وعبر البريد الالكتروني للجهات العاملة في القطاع العام و الخاص و منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية غير الربحية بمجمل 576 جهة، حيث بلغت نسبة الاستجابة للاستشارة العامة 10%.
 - اعتماد الوثيقة النهائية لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة من قبل رئاسة الوزراء بتاريخ 1/8/ 2017 .

الأهداف العامة لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة

- 1. الشفافية وتعزيز الثقة بالأداء الحكومي
- 2. تشجيع الإبتكار في مجال توفير الخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد ورياديي الأعمال وأصحاب المصلحة.
 - 3. زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية رسم السياسات و اتخاذ القرارات الحكومية.
- 4. جذب مستثمرين جدد، تحفيز إنتاج السلع والخدمات العامة بصورة مشتركة بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، استحداث مصادر جديدة للدخل، الاستفادة منها في الدراسات والتحليلات الإحصائية

مبادئ البيانات المفتوحة

1. الاكتمال: ان تكون مجموعات البيانات الصادرة عن الحكومة مكتملة قدر الامكان وتعكس جميع ما تم حفظه حول موضوع معين، و أن يتم كذلك اتاحة المعلومات الأولية و مجموعات البيانات و البيانات الوصفية للعموم 2. أولوية المصدر: إن الجهات الحكومية هي المصدر الأولي للبيانات، ويمكن إعطاء تفاصيل عن كيفية جمع البيانات وتحضيرها للنشر.

3. في الوقت ذاته :أن تكون البيانات حديثة و منشورة في الوقت الملائم، اي ان تكون متاحة للعامة بذات سرعة جمعها وتحصيلها، ويراعى إعطاء الأولوية للبيانات التي يعد الزمن عاملاً حساساً في الاستفادة منها.

4. النفاذ: أن تكون قابلية الوصول للبيانات سهلة قدر الامكان سواء بالوسائل المادية أو الإلكترونية.

5. قابلية القراءة آلياً: أن تكون البيانات قابلة للقراءة الياً، ,وتخزينها بصيغة ملف يمكن معالجته الكترونيا

مبادئ البيانات المفتوحة

- 6. غير تمييزية :اتاحة البيانات للنشر على نحو يسمح لأي شخص بالوصول الها في أي وقت ودون الحاجة للتعريف عن نفسه أو تقديم أي تبرير للقيام بذلك مثل متطلبات التسجيل المسبق.
- 7. غير مُسجل المُلكية : أن تكون البيانات معدة للنشر باستخدام الصيغة المفتوحة، أي أنه يمكن استخدامها دون ان يفرض على ذلك اي كلفة اي ان لا يتطلب الوصول الها استخدام برامج معينة تتطلب رخصة استخدام.
 - 8. الترخيص: أن لا تخضع البيانات لأنظمة حقوق الطبع أو الاختراع أو العلامات التجارية أو الأسرار التجارية.
 - 9. الديمومة: ان تبقى البيانات متاحة (وثابتة) على الدوام مع القابلية لتتبع الاصدارات المختلفة وأرشفتها بشكل متواصل.
 - 10. تكاليف الإستخدام: ينبغي النظر في تكلفة تهيئة المعلومات وتنزيلها ومعالجتها، قد يتم فرض رسوم لقاء تهيئة البيانات.

الحوكمة في سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

أولاً: مجلس المدراء التنفيذيين لتكنولوجيا المعلومات:

مجلس تنفيذي يترأسه مدير برنامج الحكومة الإلكترونية/المدير التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات، وبعضوية مدراء وحدات تكنولوجيا المعلومات في جهات حكومية محددة ذات علاقة.

ثانياً: الجهات الحكومية:

أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة أو هيئة أو مجلس أو سلطة أو بلدية أو شركة مملوكة بالكامل للحكومة أو التي تساهم فها الحكومة.

ثالثاً: اللجنة التوجهية للحكومة الإلكترونية:

لجنة وزارية يترأسها وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتضم في عضويتها الوزراء و الأمناء العامين المعنيين في جهات حكومة محددة ذات علاقة.

رابعاً: اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة

اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة

تشكيل اللجنة المشتركة للبيانات الحكومية المفتوحة بتاريخ 3/12/2017 من الجهات التالية

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - مديرية السياسات و الاستراتيجيات

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- برنامج الحكومة الالكترونية

ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي

ممثل عن مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني

ممثل عن الجمعية العلمية الملكية

ممثل عن دائرة الاحصاءات العامة

ممثل عن القطاع الأكاديمي - جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا

ممثل عن القطاع الخاص/ جمعية انتاج

ممثل عن المجتمع المدني - مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني- راصد

مستشار القانوني

تنفيذ سياسة البيانات الحكومية المفتوحة

خطوات تنفيذ سياسة البيانات الحكومية المفتوحة - اللجنة المشتركة:

- وضع اطار استراتيجي (الخطة التنفيذية لسياسة البيانات الحكومية المفتوحة) للجنة المشتركة و الحصول على موافقة الادارة العليا، ونشرها من خلال خطة تحفيز النمو الاقتصادي 2018-2022 بتاريخ 6/5/2018.
- نشر استبيان البيانات الحكومية المفتوحة والذي يهدف الى دراسة القطاعات الضرورية لتوفير بياناتها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة بتاريخ 7/23 2018. الحكومية المفتوحة بتاريخ 2018/2/2018.
 - اعداد مقارنة معيارية للوضع الحالي لمنصة البيانات الحكومية المفتوحة مع الدول المجاورة و العالمية بتاريخ 5/3/ 2018.
- عقد ورش تدريبية لضباط الارتباط من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية مع الشركو المنفذه لمنصة البيانات الحكومية بهدف اعداد وتأهيل ضباط الارتباط من الناحية التقنية لاستخدام منصة البيانات الحكومية المفتوحة وتحميل مجموعات البيانات الخاصة بمؤسساتهم خلال الفترة 6/24/ 2018-7/5/ 2018.

الحملة التوعوية

تقوم اللجنة باعداد توصيات لحملة توعوية تتضمن خطوات عملية للتعريف بالبيانات المفتوحة وفق برنامج لمدة عام بعد الانتهاء من التعليمات، وذلك من خلال:

- ورش عمل توعوية: لأصحاب القرار في القطاع العام، موظفي الجهات الحكومية، أصحاب العلاقة من اكاديمين و رياديي أعمال و قطاع الخاص و مجتمع مدني وطلاب مدارس
- الترويج عن البيانات المفتوحة: اعداد مواد ترويجية مثل بروشورات، وكتيبات، ومنشورات أو لوحات إعلانية واستخدام مواقع التواصل الإجتماعي
- تدريب و تعليم: ادراج دورة تدريبية في معهد الادارة العامة، دراسة امكانية ادراج شهادة محترف متخصص في البيانات الحكومية المفتوحة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وجمعية إنتاج، ودراسة امكانية اضافة مساقات تعليمية في المناهج الدراسية
 - التحفيز: ادراج البيانات المفتوحة ضمن قائمة و متطلبات جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز
 - إطلاق مبادرات حول البيانات المفتوحة مثل جوائز ومسابقات وأيام مفتوحة و حلقات نقاشية

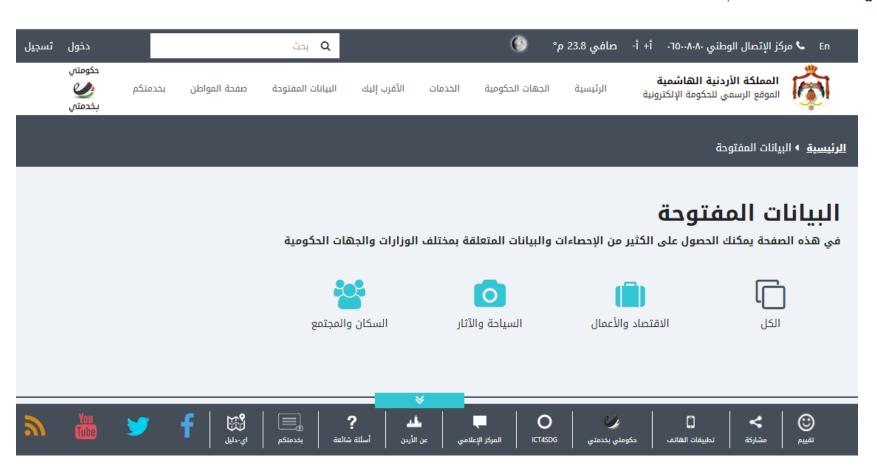
التعاون مع لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية "الاسكوا"

التعاون مع الإسكوا وذلك للمساهمة فيمايلي:

- 1. المساعدة في أعمال اللجنة المشتتركة تقديم المشورة
- 2. عمل دراسة خاصة للأردن يتم في دراسة جاهزية الأردن للبيانات المفتوحة، بحيث يتضمن أفضل ممارسات البلدان المتقدمة والنامية في البيانات المفتوحة، والتي ترتبط بأهداف سياسة البيانات الحكومية المفتوحة
 - 3. تقييم البيانات المفتوحة لقطاعات مختارة في الأردن بناء على نتائج الاستبيان الذي تجريه اللجنة
 - 4. المشاركة في ورشة عمل الوطنية (مؤتمر وطني للبيانات المفتوحة) للبيانات الحكومية المفتوحة.

منصة البيانات الحكومية المفتوحة

تم اطلاق المنصة في منتصف عام 2017، و تحتوي حاليا على ثلاث قطاعات رئيسية:



http://Data.Jordan.gov.jo

تصنيف البيانات

- 1. دراسة الاطار القانوني لتصنيف البيانات في الأردن بالتعاون مع المستشار القانوني
 - 2. مقارنات معيارية: دراسة المنهجية المتبعة للدول في تصنيف البيانات
- 3. دراسة طرق ووسائل التطبيق التقنية المتاحة و التكلفة المتوقعة والوقت المتوقع بالتعاون مع شركات استشارية
 - 4. الوصول لتوصيات بالمنهجية التي على الحكومة اتباعها في تصنيف البيانات





Open Data: Big Impact